

مقدور على ما قالوا وايضا لو لم يكن مقدر لكان كلف به فبناك
 تأثير من جنات الحامد يستمع ايجاد الله تعالى ذلك الكلف
 فيه كما هو شأن جميع الاممال الاختيارية عند الاشاعرة
 اللهم ان يدرج الجنان من هذه الحثيث في الاركان **واشا**
ثانيا فلان كون العلم في الجنان عند اهل الشرع فالذي
 تشتم الكلام على المذهب الاصح من المتكلمين لاعلى المذهب الاصح
 من مذاهب الحكماء والمذهب الاصح من المتكلمين في العلم مذهب
 الاضافة والكلام بانه عليه ايضا لان العلم اضافة بين العالم
 والمعلوم فيكون الاعتقاد المذكور اضافة بين الحامد وبين
 التصرفه تعالى بالكلام لا يستدانه الشريف المحمود **وامشا**
ثالثا فلان الحكماء منصفون في ان نفس العالمية ثلاثة اشياء
 الصورة والانفعال من تأثير المبدأ الفياض والافاضة بين النفس
 والصورة واما اختلاف بينهم في ان حقيقة العلم اتمها ولا شك
 ان الحمد العرفي يصدق على كل من الاضافة والانفعال كما يصدق
 على الكلف فاما ان يبطل حصر الحمد الجنائي في الكيف واما ان
 يبطل تعريف الحمد العرفي من **الايدي** ان الاعتقاد المذكور
 حده جنائي عند العالمين يكون العلم اضافة وانفصالا يقال
 كلامه مبني على حمل الوصف والفعل في مفهوم الحمد اللغوي
 والعرفي على المعنى المصدرية والمعرف فيهما حقيقة هو
 المعنى المصدرية فلا يبطل تعريف العرفي لعدم صدقه على الكيف
 ولا تعريف اللغوي بعدم صدقه على الكلام المحض وانها
 تعرض لهما على احتمال احاصل بالمصدر او على احتمال ما يطلق
 عليه الحمد حقيقة او مجازا وهو ظاهر **لا ناسقول** لما كان الاضافة
 والانفعال الكلفا حاصلين بسبب المصدرية وحصرنا يطلق
 علمه الحمد في الكيف قطعا لانما الحصر غير **لا ناسقول** قد
 عرفت ان هذه التلطيات الثلاث اشارة الى الكبريات الثلاث
 ولا يتم كليتها بدون احصرها فكل من ان الرتبة فيها بمعنى متى او
 كلما

ويعلم على هذا الحمد
 وانما انما قيل في هذا
 انما انما المصدر او هو

كلها الا لا الهما **واما رابعا** فلانه متفق في هاشية التهذيب
 ان كون العلم من مقولة الكيف لا يصح عند المحققين القائلين
 بحصول نفس المعلومات في الذهن لا اشباحها الدعى سبيل
 التشبيه ومنه البت ان قوله ومن البين ان الكيف ليس نسبة
 اصلا انما يتم فيما هو كيف حقيقة لا في كونه كلفا بل
 ذلك التشبه هاهنا لما كان عبارة عن انصاف المحمود بالكمال
 كان نسبة بين المحمود والكمال لا بين الحامد والمحمود فالذي
 اما سرد جميع المذاهب الواقعة في العلم وبيان عدم كونه
 نسبة بينهما على جميعها واما ان يبين ما هو التتميم كما ذكرنا
الهمزة الا ان يقال مذهب الكيف مشهور بينهم ولا يتم
 الكلام على مذهب الانفعال لان العلم الذي هو الانفعال لثا
 كانت حاصلا في النفوس العالمية بتاثير الواجب تعالى فيها
 كان الحمد الجنائي نسبة بين الحامد والمحمود **ان يقال**
 المؤثر في عالمنا هذا على زعم الحكماء هو المبدأ الفياض
 الذي هو العقل العاشر فيكون نسبة بين الحامد وبينه لا بين
 الواجب المحمود فانظر في هذا المقام **قوله** وان كان بالاركان
 فهو من مقولة الفعل لانه عبارة عن تأثير الحامد اما في جسمه
 فنقل كسيرة الشكر او في جسمه مع جسم اخر كذبح الاضحية
 والقرابة فبها تأثير في لسانه وشفاه مع الهواء حيث يتكيف
 بكيفية يتبعها الفاري الحامد وفيه بحث من وجوه اما اولها
 فلان تعريف الحمد العرفي كما يصدق على نفس المتأثر في الحمد
 الاركاني والنسائي يصدق على الهيئات احاصلة الحامد وهي
 في الترابية عبارة عن حركات الاعضاء ومع الكيفية الدافعة للمساء
 من الباطن الى الخارج تنوع شدة وفي الشجيرة والقيام والركوع
 وضع وفي الطواف عبارة عن الحركة المستدرة بمعنى التوسط
 والحركة ليست من مقولة الفعل وان كان الترابية منها وفي لبي